

سياسة التصنيع وعلاقتها بالنمو في الجزائر

* قادة أقاسم

** بيرش أحمد

Abstract:

Algeria has experienced like many other countries the industrialization as an engine to create a frequent growth but the reality of industrial sector now show an ambivalence between its performance and its cost that bearing in the past. this is due to the absence of the concepts of the adaptability with the internal and external requirements and more of that the dichotomy between real growth and the context of industrialization ; the findings of this paper ; report a lack of respect for the success of the industrialization rules from the outset was that made the Algerian industry working to curb the growth of long-term.

Key words : Algeria, Growth , Industrialization , Circles of Growth, Reforms

* أستاذ التعليم العالي، جامعة الجزائر 3.

** أستاذ مساعد قسم أ، جامعة الجلفة.

ملخص:

لقد عرفت الجزائر تجربة التصنيع كالكثير من دول العالم كوسيلة لتحريك النمو؛ غير أن واقع قطاع الصناعة اليوم يقدم تناقضا واضحا بين كفاءته والتكلفة التي دفعت لقاء بنائه؛ وهذا راجع إلى غياب مفاهيم التأقلم مع المتغيرات الداخلية والخارجية؛ وأكثر من الكلمات المفتاحية: الجزائر؛ النمو؛ التصنيع؛ حلقات النمو؛ الإصلاحات

ذلك الانقسام بين النمو الحقيقي وسياق التصنيع. تقدم هذه المقالة محاولة للإجابة عن أسباب ذلك وسنتوصل من خلال ذلك إلى أن عدم احترام قواعد نجاح التصنيع هي التي جعلت من الصناعة الجزائرية عامل كبح للنمو للمدى الطويل.

تمهيد:

تؤكد العديد من الدراسات على غرار دراسة Arrighi, Giovanni, et al. (2003) أن عمليات التصنيع في دول العالم الثالث كانت كارثية على مستوى أداء النسيج الصناعي المتحصلا، عليه؛ وعلى مستوى الأثر الاقتصادي العام الذي ترتب عنها حيث تحول القطاع الصناعي في هذه الدول إلى عبء كلف موارد كبيرة في محاولات إصلاحه كان يمكن أن تستغل في مواضع أخرى أكثر إنتاجية. وتمثل الجزائر أحد النماذج في الدول النامية التي راهنت على التصنيع لتحقيق نمو اقتصادي سريع مرتكز على قاعدة من النشاطات الصناعية المتنوعة غير أن واقع الصناعة اليوم لا يعطي انطبعا إيجابيا عن تحقق الأهداف المرجوة. فهل صحيح أن التصنيع في الجزائر كان كابحا للنمو؛ خاصة فيما يتعلق بالنمو المتراكم ؟

1. الخلفية النظرية للنمو والتصنيع:

إن تتبع السياق العام لتطور القطاع الصناعي كما يقدمه كبار المؤرخين الاقتصاديين أمثال Stiglitz (2003) وغيره تبرز لنا محطات فارقة في تطور النمو الاقتصادي المتعلق مباشرة بتطور التنظيم الصناعي، فالأعمال التي قدمها روستو حول النمو في الولايات المتحدة الأمريكية تقدم مفهوم الارتباط المباشر بين النمو الصناعي والنمو الاقتصادي بصفة عامة؛ ومقاربة konderatieff التي تحدد أثر الذبذبات المستمرة داخل حلقات طويلة المدى للنمو وتبعاتها في الانتقال من مرحلة إلى أخرى⁽¹⁾ وهو ما يمكن أن يطلق عليه بالنمو المبرر الذي يقدم النمو الاقتصادي كحصىلة لتعاقب حلقات من التطورات المتناسكة وغير قابلة للتفريق.

كما أن شروط الإقلاع المحددة لدى روستو بالعوامل غير الصناعية الثلاثة، والمتمثلة في ظهور شبكات نقل متنوعة وواسعة ناتجة عن التوسع في الاستثمار في الإنشاءات القاعدية للنقل؛ وارتفاع ونمو القطاع الزراعي؛ وأخيرا التوسع في استيراد الخامات ووسائل الإنتاج الرأسمالية تمثل الأعمدة الأساسية لنجاح مقاربة النمو من خلال التصنيع. وبالفعل كل هذه العوامل قد توافرت لأوربا خلال الحقب التوسعية الاستعمارية مما مكنها من تكوين رأسمالي أدى إلى تحولها إلى مرحلة الإقلاع الصناعي مع نهاية القرن الثامن عشر؛ حيث تتحقق هذه الظاهرة كل 20 إلى 30 سنة حسب المؤرخين الاقتصاديين.

تتميز مرحلة الإقلاع الصناعي بالخصائص والشروط التالية:

1 - نمو في نسبة صافي الاستثمارات من الإنتاج المحلي الصافي بمعدلات تتناسب مع نمو السكان ومضاعفة له؛ فنمو سكاني بـ 1 % يقابله في هذه المرحلة نمو في الإنتاج أكبر من 3 %؛ وعلى العموم فإن النمو في الإنتاج سوف يرتفع إلى أعلى مما كان عليه في المرحلة السابقة أين كان لا يتجاوز تاريخياً نسبة 5 % لارتباط ذلك بالنشاط الزراعي. [Rostow W.W 1958 p258]

2 - ظهور نمو متسارع لنشاطات صناعية قائمة تمثل المفتاح نحو فتح المجال أمام توسع نسيج صناعي متنوع مع مرور الوقت؛ ويؤكد التاريخ مثلاً أن صناعة وتحويل القطن في بريطانيا مع بداية القرن الثامن عشر قد ساهمت في ظهور نشاطات صناعية مرافقة لصناعة آلات النسيج واللوازم الاستهلاكية للدورات الاستغلالية؛ كما أن التوسع في قطاع النسيج قد خلق تزايداً في الطلب على المواد الطاقوية والحديد مما جر بدوره هذه الصناعات إلى الازدهار كذلك.

3 - ظهور مؤسسات وهيئات اجتماعية وسياسية تعنى بهذا التوسع؛ فهي تستفيد منه من خلال القوانين والإجراءات المؤطرة لها؛ كهيئات الجباية والمؤسسات المالية والبنكية التي على عاتقها مرافقة النمو من خلال ضمان التمويل. كما تتميز هذه المرحلة بتحويلات رأسمالية كبيرة وتنقلها في شكل استثمارات خارجية مباشرة.

لقد ظهرت هذه المرحلة بتوقيات غير متزامنة في أوروبا وأمريكا الشمالية فعرفت بريطانيا هذه المرحلة مبكراً نسبياً حيث تحققت لها ابتداء من القرن الثامن عشر؛ وفي أمريكا ابتداء من منتصف القرن التاسع عشر والحرب الأهلية التي أدت إلى توسع شبكات السكك الحديدية التي كانت

تستهدف معا خدمة الحرب والتنمية الاقتصادية فساهمت بصورة مباشرة في ازدهار صناعة الصلب والفحم؛ وفي ألمانيا كانت مرحلة ما بعد سنة 1848 تمثل الانطلاقة الحقيقية في النمو الناتج عن التصنيع.

مع بداية القرن العشرين بدأت مرحلة التشبع أين ظهرت مؤشرات عدم القدرة على التوسع الصناعي نتيجة انخفاض إنتاجية العمل وتباطؤ التجديد التكنولوجي؛ تبع هذه الظاهرة انخفاض في أسعار المنتجات النهائية وتزايد في أسعار المنتجات الخامة؛ ويفسر kondratieff هذه الظاهرة باستقرار نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام لبلوغه المستويات القصوى بالنظر إلى حالة تراجع الاستثمارات الصناعية وهو ما استدعي تحسينا من الجانب التكنولوجي للخروج من المأزق. وهي نفس الملاحظة التي أشار إليها (1942) Schumpeter من خلال المزايا التحسينية على المنتج أو أنماط الإنتاج التي تخلق نقلة في الطلب وما ينجر عن ذلك من أثر مباشر على النمو.

من جهة أخرى تقدم أعمال Barro R (1989) و Fisher S (1993) حول عوامل النمو ودور التوازنات الاقتصادية الكلية الارتباط الخطي بين نمو عوامل الإنتاج والنمو العام المتعلق بالدخل الفردي؛ حيث لاحظ الأول أن مستويات النمو العام في أكثر من 100 دولة مرتبطة بصورة عكسية بنمو الناتج الداخلي الخام للفرد وهو ما يتوافق مع الطرح النيوكلاسيكي القائل بارتباط النمو الكلي مع حجم الإنفاق الاستثماري نظرا لأثر تناقص الغلة الذي يؤدي إلى انخفاض مردودية رأس المال الناتجة عن عدم توسع الإنتاج؛ وبهذا يكون مستوى نمو الفرد متعلقا عكسيا بالمستوى الأولي لدخل الفرد؛ وهي الفرضية التي تأكدت كثيرا خاصة في الفترة التي أعقبت

الحرب العالمية الثانية أين تأكد أن الرأس المال البشري يتضمن مؤشرات متنوعة عن الإنفاق العمومي في مجال التعليم والتكوين والمهارات له دور يلعبه في النمو الاقتصادي العام؛ ويؤكد Fisher بدوره على أن مستويات التضخم وعجز الموازنة المزمن يمثل كابحا أساسيا لخلق نمو دائم وذو معنى، وبذلك فهو يؤكد على الدور الكبير الواجب على الحكومات أن تلعبه في محاربة مظاهر الاختلال طويل المدى من خلال سياسات تراهن على عوامل النمو الخارجية ودور الانفتاح التجاري الذي يمثل الملاذ الآمن لذلك على غرار تجربة دول جنوب شرق آسيا.

2. سياسة التصنيع من اجل النمو:

إذا كان مفهوم التصنيع كما تقدم هو انتقال المجتمع من مرحلة سيادة القطاع الزراعي إلى مرحلة هيمنة الصناعة على العلاقات الاجتماعية من خلال فرضها نمطا إنتاجيا واستهلاكيا على الأفراد؛ يكون من مظاهره الأساسية الزيادة المطردة للإنتاج الناجم عن الاستهلاك الكثيف السعيري للسلع والخدمات؛ فإنه لا يمكن إيجاد في التجربة الجزائرية أي من المقومات الأساسية لحدوث هذا التغير؛ فالمجتمع لم يكن زراعيا كما يشترط كل المؤرخين الاقتصاديين؛ ومستويات الدخل الفردية كانت متدنية ولم يكن هناك أي ارتباط بينها وبين الإنتاجية؛ وحتى قطاع المحروقات الذي كان من المفروض أن يكون محركا لعمليات التصنيع كما راهن عليه De Bernis ليعوض القطاع الزراعي؛ تحول بسرعة من وسيلة إلى هدف التهم اغلب الاستثمارات المخططة.

لقد تميزت الفترة 70-86 بالنمو المرتفع الناتج عن المخصصات الاستثمارية الضخمة التي ضخت لإنشاء قواعد صناعية متكاملة؛ حيث انتقل نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام من 684,01 دولار سنة 64 إلى 3597,4 دولار سنة 80⁽²⁾ مع وتيرة في الاستثمارات جد مرتفعة حيث انتقل ما تمثله الاستثمارات من الناتج الداخلي من 12,8% سنة 64 إلى 52% سنة 78 كما هو مبين في الجدول (1)؛ غير أن الملفت للانتباه حقاً عند تحليل هيكل النمو هو التناقض الواضح بين مجمل المجهود المبذول والنتائج المترتبة عنه؛ وهو ما يتناقض مع القاعدة الأساسية لنجاح التصنيع حسب النماذج العالمية المعروفة لغياب نشاطات قائدة كما يجمع عليه المتابعون؛ فالأثر المباشر للفروع الصناعية المحركة لم تخرج في الحالة الجزائرية عن نشاط المحروقات الذي نما بوتيرة أعلى بكثير من الفروع الصناعية الأخرى دون أن يكون له دور في خلق الصدمة أو الرجة التي تؤدي إل تحريك مجمل النشاطات كما يؤكد عليها Hirshman في حالة النمو غير المتوازن؛ وحتى في حالة النمو المتوازن حسب Nurske أين يبدو عدم التكافؤ في توزيع الاستثمارات منذ البداية بين الفروع الصناعية مع هيمنة قطاع المحروقات على أكثر من 45% من المخصصات الاستثمارية. ويظهر جلياً ضعف المردودية في الاستثمارات الهائلة التي خصصتها الدولة من أجل التصنيع والتي وصلت إلى حدود 70 مليار دولار في الفترة 67-78 قبلها إنتاج لا يتجاوز حدود 1,5 مليار دولار وكل 06 دينار مخصصة في الاستثمار الصناعي لا تقدم سوى دينار واحد من رقم

الأعمال؛ كما أن الطاقة الفعلية للإنتاج لم تتجاوز عتبة 40% كمتوسط منذ نشوء الصناعة الجزائرية [Saad Med 2004 p46]

جدول (1) : تطور المعامل الحدي للرأسمال

1985	1984	1983	1982	1981	1980	1979	1978	1977	1976	1975	نسبة التكوين الخام للرأسمال الثابت من PIB
35	35	38	37	37	39	43	52	47	43	45	
6	6	8	7	7	6	5	4	5	3	4	نسبة مساهمة رأس المال في نمو PIB (k/Y)
2.3	2.2	1.9	3.2	0.1	- 2.1	4.6	5.7	2	5.1	1.9	الناتج الداخلي / عدد السكان *

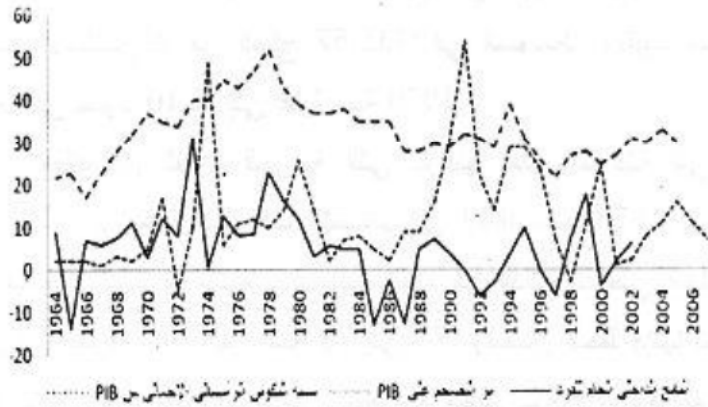
Source : Banque Mondiale, La transition vers une économie de marché, Sept. 1993, p. 1.

* نسبة نمو الناتج الداخلي إلى نسبة نمو السكاني

مما يعني أن التصنيع في النموذج الجزائري لم يخلق نموا حقيقيا على الأقل في جانب العرض للناتج الداخلي الخام. وعلى الرغم من الارتفاع الكبير للمخصصات الاستثمارية في الناتج الداخلي الخام فإن دلالة نجاعة الرأسمال تبقى متدنية حيث لم تتجاوز 08% في نمو الناتج وهذا يعني محدودية الأثر الاستثماري على الإنتاج الكلي؛ ويتضح من خلال الجدول (1) أن مساهمة الاستثمارات في الرفع من القيمة الكلية للناتج كانت مرتفعة حيث تجاوزت نصف قيمته سنة 1978 مع تراجع محسوس مع بداية

الثمانينات؛ حيث وصلت إلى حدود 38 % كأقصى حد سنة 1983؛ وبمقابلة النمو السكاني إلى نمو الناتج الداخلي يظهر التذبذب المستمر للنتائج بما يوحي بغياب التجانس في النمو حيث تنتقل من 1,9 % سنة 1975 إلى 5,1 % السنة التي تليها ثم تتراجع إلى المستوى الأول وذلك طيلة فترة السبعينات ثم في فترة الثمانينات تتراوح بين - 2,1 % سنة 1980 إلى حدود 2,3 % كحد أقصى سنة 1985. وكمحصلة فإن الرأسمال المادي لم تكن له أي فعالية في تحقيق النمو الذي عرفته الجزائر بل كان في كل الأحوال خارجا من دائرة الفعالية المنتظرة منه بما يوحي بالحضور الدائم للطابع الاجتماعي على حساب مفهوم الاقتصادانية في السياسات التي انتهجت.

شكل (1) : نمو الاستثمارات، التضخم والناتج الداخلي الخام للفرد للمدى الطويل (التغير السنوي)



المصدر : عمل الباحث انطلاقا من قاعدة بيانات البنك الدولي (3)

يتضح من خلال الشكل أعلاه أن هناك ثلاث محطات أساسية للنمو والمؤثرات المرتبطة به يمكن عرض ملامحها كما يلي:

المرحلة الأولى: نتيجة للاستثمارات الكثيفة التي باشرتتها الدولة ابتداء من سنة 1967؛ سجلت مؤشرات النمو مستويات متصاعدة إلى غاية 1980 وتعتبر هذه المرحلة مرحلة تكثيف الاستثمارات الناتجة عن التوجه التصنيعي الذي اعتمدته الجزائر؛ وتتميز بالارتفاع الكبير لنصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام الذي انتقل من 707 دولار سنة 67 إلى 4000 دولار مع السنوات الأولى لعقد الثمانينات؛ ويبدو أن لكثافة الاستثمارات دوراً مباشراً في نمو الناتج الفردي؛ وفي هذه المرحلة كذلك فإن آثار التضخم على هيكل النمو تبدو محدودة؛ خاصة مع اعتماد الجزائر على سياسة نقدية مغلقة؛ ولكن تأثيراتها الهيكلية للمدى الطويل تبدو واضحة [Antoine P et 1977 : pp 115-151]؛ حيث بلغ متوسط ما يفقده الناتج الداخلي الخام من الآثار التضخمية 2,43% سنوياً مع نهاية السبعينات؛ وبلغت مساهمة الاستثمارات في الناتج 35,57% في المتوسط؛ وبقيت مستويات التضخم في حدود 10% إلى غاية سنة 1970.

ويتضح كذلك أن الفترة الحرجة التي عرفتتها هذه المرحلة هي الفترة 72-74 أين ارتفعت مستويات التضخم إلى 49% سنة 1973 عن السنة التي سبقتها؛ ونمو جد متباطئ لنصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام بتغير سنوي في حدود 0,5% من سنة 73 إلى 74، ولحسن الحظ فإنها تصادفت مع الارتفاع غير المتوقع لأسعار النفط مع مطلع سنة 73، وقد يفسر هذا المنحى المتذبذب لتوتيرة الإنفاق الكبيرة التي شهدتها عمليات التصنيع مع

انطلاق المخطط الخماسي الأول؛ تعتبر سنة 1978 أحسن فترة في التراكم الرأسمالي مع تسجيل نسبة 52% من الناتج الداخلي الخام، وهو ما يعطي انطبعا بالمستوى الكثيف من الاستثمارات الذي ساد فترة السبعينات. المرحلة الثانية: وتبدأ مع منتصف الثمانينات؛ وتعرف تراجعاً حاداً ناتجاً عن التراجع الكبير في الاستثمارات نتيجة انخفاض إيرادات الدولة بسبب تراجع أسعار النفط؛ وعدم قدرة ميزانية الدولة على مسايرة الاحتياجات التخطيطية؛ وبذلك تخلت الدولة بصفة غير معلنة عن المخطط الخماسي الثاني؛ الذي يفترض أن ينتهي مع نهاية عقد الثمانينات؛ وعلى الرغم من أن فترة الثمانينات على العموم قد سجلت مستويات تضخم متدنية بالمقارنة مع فترة التسعينات فإن نصيب الفرد من الناتج الداخلي قد عرف نمواً سالباً من الفترة 84-88، مما يعني تقلص في الثروة مع بقاء مستوى الاستثمار العمومي مرتفعاً في حدود 30% إلى 40% من الناتج الداخلي. وتسجل في هذه المرحلة:

- أن أهم ما يؤشر على ترسخ التراجع في الأداء الاقتصادي بصفة عامة هو الانخفاض المتتالي لنصيب الفرد من الناتج الداخلي بتسجيل تناقص مقلق بالمقارنة مع سنوات السبعينات.
- التوقف غير المعلن للتصنيع مع التوجه نحو تعزيز الاستثمار غير المنتج بصورة مباشرة؛ حيث انطلقت عمليات التهيئة الاجتماعية؛ وإنشاء وتجديد البنى التحتية.

المرحلة الثالثة: وتبدأ مع بداية 2000؛ حيث يظهر أن الجزائر قد خرجت من فترة النقاهة المالية التي مرت بها في الفترة 1995-1999 أين كانت المؤشرات الكلية هشة إلى حد ما؛ وتطلبت أخذ الحيطة والحذر؛ خاصة أنه لم يظهر أي مؤشر لتحسن إيرادات الدولة مع بقاء أسعار البترول مستقرة دون مستوى 30 دولار؛ حتى سنة 2002 أين بدأت تتجه نحو الارتفاع المتزايد مما جعل المؤشرات الخاصة بالنمو ترتفع إلى حدود 5,5 % كمتوسط للفترة 2000-2008؛ ولعل الإنفاق العمومي الكبير الذي بدأ يتجسد مع البرامج المعتمدة سواء في إطار برنامج دعم النمو الذي رصد له مبالغ هائلة من أجل خلق دفعة قوية للنمو بالمراهنة أكثر على الاستهلاك العمومي؛ أو على مستوى الموازنة العادية السنوية كانا السبب وراء هذا التحسن.

ينم التناقض بين التخصيصات الاستثمارية والمردودية المتراجعة عن مأزق الخيارات المبدئية التي تبناها النموذج التصنيعي في الجزائر؛ حيث انعدمت منذ البداية مؤشرات النمو المطلوبة لتحقيق تنمية اقتصادية يكون أساسها القطاع الصناعي

3. الإصلاحات والتوافق الزمني :

عمدت الجزائر منذ مطلع الثمانينات إلى تدارك النقائص التي تراكمت في فترة السبعينات؛ والتي أدت إلى تحجيم فاعلية الأداء الصناعي وعدم قدرته على تحقيق مردودية تتسجم مع حجم المجهودات الاستثمارية التي سخرت؛ انصبت هذه الإصلاحات على إعادة النظر في هيكلة المؤسسات الصناعية؛ باعتبار أن السلطات في تلك المرحلة قد استنتجت أن الحجم

الكبير للمنشآت الصناعية وعدم تجانس النشاطات داخلها مثل كإبها لنمو هذه المنشآت؛ وبالتالي العمل على تقليل أثر الحجم من خلال تفكيك وإعادة نشر للنشاطات بما يتيح مرونة في التسيير من دون مراجعة للخيارات الأولية التي مثلت المشكلة الحقيقية كما يؤكد على ذلك Nellis.J.R 1977. لقد شهد العالم جملة من التحولات مثلت حلقات نمو وانتقال الاقتصاديات من حالة إلى أخرى؛ اعتبرت لدى الكثير من المختصين مراحل تتميز عن بعضها من حيث المستجدات الطارئة بعد الحرب العالمية الثانية [Kuznets 76 P 43 , Maddison 2001 P 31] والسياسات الذي يفرض نفسه بقوة على الاقتصاديات المحلية.

يمكن إسقاط هذا السياق على الحالة الجزائرية ليتبين أن هناك غيابا وعدم توافق زمني في تطور الأحداث الاقتصادية العالمية والسياسات المحلي الجزائري بما يؤكد أن قضية الاندماج في السياق العالمي التي تمثل معيارا أساسيا لنجاح تجارب التنمية الاقتصادية كان المغيب الكبير :

- مرحلة النمو الذهبي : 1952-1973 : وهي المرحلة التي عرف فيها الاقتصاد العالمي توسعا كبيرا تضاعفت فيه المبادلات التجارية العالمية أكثر من ستة مرات في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية وإلى غاية بداية السبعينات [Papantoniou 1979p33]؛ وسادت في هذه المرحلة عمليات التصنيع الكثيف في دول العالم الثالث؛ والبناء وإعادة التعمير في أوروبا؛ وهو ما ولد تعاظما في الطلب العالمي؛ وبهذا تحول العالم إلى ورشة كبيرة للإنشاء والتعمير؛ ساهم في خلق انسجام في التوجهات العامة للاقتصاد العالمي تمثلت في الأساس في نمو القطاع الصناعي في كل المناطق بوتيرة عالية. كما عرفت هذه المرحلة إعادة انتشار للنسيج الصناعي أدى إلى

ترسيخ تقسيم عالمي جديد للعمل أدى إلى بروز الدور المتعاضد لدول جنوب شرق آسيا خاصة في صناعة النسيج والالكترونيات أين لعب انخفاض التكلفة النسبية لعوامل الإنتاج خاصة منها عنصر العمل في زيادة إنتاجية القطاع مما انعكس على تنافسيته على المستوى الدولي. ويبدو جليا أن هذه المرحلة غابت عنها الجزائر بحكم الظروف الموضوعية المعروفة؛ حيث دخلت الجزائر في هذه المرحلة بتوقيت قصير جدا لا يتجاوز 06 سنوات (67-73) وبخيارات لا تتسجم مع السياق العالمي.

• مرحلة تراجع التصنيع de-industrialisation والتي تبدأ من 1973 وإلى غاية اليوم أين تعرف مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي ترجعا حادا على حساب قطاع الخدمات؛ وتعتبر هذه الميزة خصوصية الدول الصناعية التقليدية دون غيرها؛ فهي لا تسئل أزمة بقدر ما تمثل تحولا من جانب التخصص الصناعي وانتشاره على المستوى العالمي؛ ويمكن تفسير هذه الظاهرة حسب قانون Baumol⁽⁴⁾ بالمرونة العالية التي تتمتع بها إيرادات الطلب على المنتجات الصناعية والخدمات؛ فالدول التي وصل فيها التصنيع مرحلة التشبع؛ "القطاع الزراعي في مرحلة التراجع؛ سيتحول التنافس فيها بين القطاع الصناعي والخدمي على سوق العمل؛ حيث سيعمل قطاع الخدمات على الاستفادة من انخفاض إنتاجية القطاع الصناعي ليتحول طلب العمل إليه؛ وبذلك يرتفع إنتاج قطاع الخدمات؛ ويستقر الإنتاج الصناعي في حدود نمو منخفضة بالمقارنة مع وتيرة النمو في إنتاج الخدمات [Baumol w 1967 p420].

وبأخذ بريطانيا كمثال؛ بما أنها أول دولة تعرف التصنيع؛ فإن فترة ما قبل سيادة الصناعة تميزت بالمستوى العالي لتشبع القطاع الزراعي الذي أدى

إلى انخفاض في إنتاجيته؛ مما أدى إلى التحول السريع نحو التصنيع؛ ويؤكد Baumol أن بريطانيا ستكون أول دولة تعرف تراجعاً في الإنتاج الصناعي؛ ومن جهة أخرى فإن ظاهرة انخفاض التصنيع؛ يمكن أن تفسر من خلال التخصص الصناعي في الدول الأوروبية؛ حيث يجعل من بريطانيا إلى غاية 1950 أهم دولة مصدرة للمنتجات الصناعية؛ وابتداء من سنة 1950 انقلبت الأمور أضحت تعاني من تراجع صادراتها من هذه المنتجات؛ ومع اكتشاف البترول في بحر الشمال في السبعينات لم تعد بريطانيا في حاجة إلى خلق نسيج صناعي خاصة للصناعات التحويلية بما أن إيرادات البترول تغطي عجزها من هذه المنتجات واستقرت هذه الظاهرة كذلك في أهم الدول الصناعية؛ حيث تراجع نصيب الصناعة الألمانية من العمالة ابتداء من سنة 1970 وتراجع الإنتاج الصناعي في فرنسا والولايات المتحدة على حساب التوسع في قطاع الخدمات. وساهمت السياسات الاقتصادية على العموم والسياسات الصناعية في هذه المراحل في زيادة حدة التراجع؛ مع بروز تكاليف أكبر في اعتماد الصناعة التحويلية في التصدير؛ خاصة مع بدء دول العالم الثالث اعتماد التصنيع؛ والمنافسة الحادة التي بدأت تفرض على الدول الصناعية التقليدية من طرف الدول الآسيوية. ويمكن اعتبار هذه المرحلة مرحلة مراجعة الخيارات نتيجة بوادر التشبع الكبير الذي بدأ يظهر على القطاع الصناعي؛ وفي هذه الظروف انخرطت الجزائر في عمليات تصنيع كثيفة لعبت الدولة فيها دور الممول والمسير وهنا يمكن تسجيل الملاحظات التالية :

- بينما اتجهت معظم الدول إلى الانفتاح التجاري والتخلي عن سياسة إحلال المنتج المحلي محل الواردات بالنظر إلى العيوب التي تسببت

فيها خاصة في ميدان النمو؛ عمدت الجزائر إلى تبني تلك الأدوات؛ ولو اعتمدت الجزائر على الانفتاح التجاري والاندماج في سياق العالمي لكان واقع الصناعة مغايرا اليوم. على الرغم من تحقيق الجزائر لمستويات نمو جد مرتفعة في فترة السبعينات وبداية الثمانينات أعلى من الكثير من الدول النامية؛ فإنها لم تتمكن من خلق وضع دائم للنمو يكون مبررا بحجم الإنفاق الاستثماري الكبير الذي عرفته في هذه المرحلة؛ وتؤكد ذلك مع منتصف الثمانينات أين دخلت في أزمة موارد حادة.

إن طابع النمو السائد ابتداء من 1991 والذي يعتبره الكثير من المختصين [Brady D, Denniston R 2006p298] كحلقة نمو جديدة، يميزها ارتفاع نصيب قطاع الخدمات من الناتج الداخلي الخام بوتيرة أكبر من نصيب الصناعة التحويلية؛ وهو ما حدث مع بداية الثورة الصناعية وحلقات النمو التي تكلم عنها Rostow بين القطاع الزراعي والصناعي، فالنمو بهذا المنحى لا يعني ترافق القطاعات في النمو؛ بقدر ما يعني بالضبط التحول في مركز القوة من قطاع إلى آخر. في هذه المرحلة عرفت الجزائر إصلاحات عميقة انعكست بصورة مباشرة على مستوى النمو بصورة سلبية؛ واستهدفت هذه الإصلاحات التعديل الهيكلي للاقتصاد الوطني لإعادة التوازنات الكلية إلى المستوى الطبيعي. وكانت الأعراض الجانبية كلها في غير صالح الصناعة التي فقدت أكثر من نصف قدراتها الإنتاجية واعتماد إستراتيجية النمو الخارجي التي تعني المراهنة على الاستثمارات الأجنبية والخاصة.

4 تغيب مفاتيح النمو الحقيقية:

تؤكد التجارب الناجحة في التصنيع أن الانفتاح التجاري المبكر والمراهنه على الرأسمال الأجنبي كانا المفتاح الأساسية لنجاح التصنيع وتحقيق إقلاع في النمو ينسجم مع تحولات الاقتصاد الدولي.

4-1 التجارة الخارجية وموقع الصناعة:

تشير الإحصائيات التي تقدمها ندوة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن الصادرات الجزائرية لا تمثل سوى 0,26 % من الصادرات العالمية؛ حيث تمثل المحروقات الحجم الغالب منها؛ إذ تمثل 8,25 % من الصادرات العالمية من الغاز الطبيعي و2,08 % من الصادرات العالمية من النفط؛ في حين أنها لا تساهم بشيء يذكر في المنتجات الصناعية الأخرى؛ فهي تصدر ما نسبته 0,09 % من المنتجات الصناعية خارج المحروقات وأحسنها الحديد والصلب حيث تساهم بـ 0,1 % من التجارة العالمية منه .

وفي سنة 2004 تشير نفس الإحصائيات أن الصادرات الجزائرية عرفت نوعا من التحسن؛ حيث أصبحت تمثل نسبة 0,32 % من حجم الصادرات العالمية؛ ويشكل النفط ومشتقاته نسبة 2,67 % من صادرات النفط العالمية كما عرفت خامات الحديد ارتفاعا في الصادرات بنسبة 0,1 % بينما تراجع مركز الجزائر من صادرات الحديد والصلب المصنع إلى ما يمثل 0,07 % من مجموع الصادرات العالمية [Unictad 2007, p156].

وعبر التطور الزمني؛ فإن هيكل التجارة الخارجية لم يتغير كثيرا من حيث تركيبة الصادرات والواردات؛ فاعلّب الصادرات الجزائرية تتشكل أساسا من البترول ومشتقاته فيما تهيمن على الواردات المنتجات الصناعية

ونصف المصنعة وتعتبر الفترة 1966 - 1982 فترة الصعود الكبير للواردات حيث عرفت الواردات من المنتجات الصناعية ارتفاعاً من سنة إلى أخرى لتصل إلى حدودها القصوى مع بداية الثمانينات أين وصلت إلى أكثر من 08 ملايين دولار بعد أن كانت لا تتجاوز المليار دولار مع بداية السبعينات ويبرر هذا المنحى بالإنفاق الاستثماري الكثيف الذي ساد فترة السبعينات خاصة مع انطلاق عمليات التصنيع الكثيف حيث احتاجت الجزائر إلى سلع رأسمالية للتجهيز بصورة خاصة، وابتداء من 1980 سجلت الواردات الجزائرية تراجعاً كبيراً؛ لتصل إلى الحدود الدنيا سنة 1986 بأربع ملايين دولار وابتداء من هذه الفترة بدأت تعرف الواردات الجزائرية نوعاً من التذبذب الدائم الناتج عن عدم استقرار الإيرادات.

4-2 الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو

عمدت الكثير من الدراسات خاصة في فترة 90 على غرار أعمال (Borensztein et al 1998) على معالجة العلاقة التي يمكن أن تخلقها التدفقات الاستثمارية الأجنبية على الاقتصاديات المنفتحة حديثاً حيث لاحظوا أن فترة التسعينات قد عرفت سيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة كوسيلة قوية للنقل التكنولوجي؛ وكانت إشكالية المفاضلة بين الاستثمارات المحلية والأجنبية أحد المحاور لهذه الدراسات؛ فمع بداية التسعينات ترسخت هيمنة خيار الانفتاح التجاري وسيادة منطق اقتصاد السوق مع كل ما يصاحبه من متطلبات الإصلاح المستعجل؛ وأيضاً وهو الأهم سقوط

الحمائية وتراجع استراتيجيات النمو التي تعتمد على مقاربات انغلاقية مع سيادة الأرثوذكسية الليبرالية وتبنيها من طرف الهيئات المالية الدولية. وعلى الرغم من أهمية التدفقات الاستثمارية الأجنبية في تحقيق النقل التكنولوجي؛ اعتمدت الجزائر ولمدة طويلة على الاستثمارات المحلية بحكم الوفرة المالية التي عرفتھا مع مطلع السبعينات مع ارتفاع أسعار البترول وتأمين تدفقات مالية عالية؛ وتحولت بسرعة إلى وسيلة مؤمنة للدفع المؤجل؛ ومع هذا فإن التدفقات الاستثمارية الأجنبية لم تكن غائبة كلية عن الصناعة الجزائرية حيث تركزت في الصناعة البترولية؛ التي استفادت من التحويل التكنولوجي الملائم؛ ولكنه لم ينعكس على أداء الفروع الصناعية الأخرى نتيجة لأن صانعي القرار بدأوا في الاستكانة إلى الدور الممول لفرع المحروقات وإسقاط دوره المحرك والممون التكنولوجي.

الخاتمة:

إن التأكيد على ضرورة ارتباط النمو الاقتصادي بظاهرة التصنيع في الأدبيات الاقتصادية المتنوعة لا يمكن معاينتها في الحالة الجزائرية؛ فحلقات النمو الأساسية غابت عن النموذج الجزائري حسب نموذج Rostow و Kuznets؛ kondratieff وهي الظاهرة التي يمكن تشبيهها بالمحركات ذات الدفع الذاتي التي تجعل التناسق بين مكونات سلسلة القيمة الصناعية تتفاعل فيما بينها بصورة آلية وبغياب هذه الديناميكية تحول سياق التصنيع الجزائري إلى مولد أزمات منذ انطلاقة يمكن تحديد أهم هذه الأزمات في النقاط التالية:

- نتيجة الانفصام الواضح بين النمو العام ونمو القطاع الصناعي؛ فإن مستويات التضخم شكلت في فترة لاحقة خاصة مع منتصف الثمانينات

- وما بعدها، مصدراً لتراكم مشاكل الندرة التي تفاقمت نتيجة سياسة الأسعار المنتهجة وتناقضها مع هيكل التكاليف داخل الوحدات الإنتاجية.
- تحول مشكلة الإنتاجية المتدنية في القطاع الصناعي إلى مشكلة هيكلية تضغط على التوازن المالي للمؤسسات الاقتصادية العمومية.
- عدم جدوى الإصلاحات المتعددة لأنها لم تلامس عيوب عوامل الإنتاج التي كانت ولفترة طويلة منفصلة عن سياق النمو الاقتصادي الذي ارتبط بصورة خطية بأحوال السوق النفطية العالمية.
- وكمحصلة فإن عوامل النمو كانت مغيبة على القطاع الصناعي؛ مما جعله يفقد القدرة على التأقلم مع ضرورات الانفتاح الاقتصادي.

هوامش وملاحظات :

- (1) :لمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع قم بزيارة الموقع :
http://www.kondratieffwinter.com/kw_wave.html
- (2)(3) :المصدر: البنك الدولي قاعدة البيانات على الموقع : بالأسعار الجارية
<http://devdata.worldbank.org/query/default.htm> بتاريخ 24..200801.
- (4) من خلال دراسته للاقتصاد الأمريكي عرف Baumol ظاهرة انخفاض التصنيع على أنها ظاهرة لا تعني بالضرورة ناحية سلبية؛ و لكنها ظاهرة طبيعية مست الاقتصادية المتقدمة كنتيجة لخصوصية الديناميكية التي تعرفها الصناعة

المراجع :

- Agrou A et all. (2004) ; Algeria in transition reforms and development prospects ,Routledge Curzon studies in Middle eastern politics
- Antoine P et Labbe D 1977 : L'Inflation en Algérie Monde en développement No 17 ISME
- Arrighi, Giovanni,et all. (2003). "Industrial Convergence, Globalization, and the Persistence of the North-South Divide." Studies in Comparative International Development 38: pp.3-31.

- Barro R.** (1989) : " Economic Growth in a cross section of Countries." NBER WORKING PAPER SERIES Working Paper No. 3120
- Baumol W (1967)** : "Macroeconomics of Unbalanced growth : The anatomy of Urban Crisis.";The American Economic Review Vol 57 Issues 03 pp415-426
- Borensztein. E.** (1998): " How does foreign direct investment affect economic growth." Journal of International Economics Volume 45, Issue 1, 1 June, Pages 115-135
- Brady,D , Denniston, R (2006)**: " Economic Globalization, Industrialization and Deindustrialization in Affluent Democracies." Social Forces, Volume 85, Number 1, September pp 297-329
- Fischer S.(1993)** The Role of Macroeconomic factors in growth." NBER WORKING PAPER SERIES Working Paper No. 4565
- Ghose A K.(2004)**: " global inequality and international trade." Cambridge Journal of Economics 28,pp 229-252
- Kuznets S (1976)** : "Demographic Aspects of the Size Distribution of Income: An Exploratory Essay." Economic Development and Cultural Change, Vol. 25, No. 1
- Maddison A (2001)** The World Economy: A Millennial perspective Development centre of the organization for Economic Co-Operation and Development.
- Nellis J. R** "Socialist Management in Algeria."; The Journal of Modern African Studies, Vol. 15, No. 4. (Dec., 1977), pp. 529-554.
- Papantoniou J(1979)** : " Foreign trade and industrial development: Greece and the EEC."; Cambridge Journal of Economics 3, pp 33-43
- Saad Mohammed(2000)**: Development through Technology Transfer Creating new Organizational and cultural understanding GBR: Intellect Books
- Schumpeter, J. A.** 1942. Capitalism, Socialism, and Democracy. New York: Harper & Row.pp 89-90
- Stiglitz J (2003)** : "Globalization and economic role of state in the new millennium." Industrial and corporate change vol 12 No 01 pp 03-26
- UNCTAD 2006-2007 -2008** Manuel de Statistiques de la CNUCED 2006-2007 -2008